THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

انفا ويحتمل ان يكون المراد ان العرف عند تحقق ما خوجه عرض فجزاء الجوهر
يمكن ان يكون جزءا له واما الفاعلة فاشرت على الاثار اعتراف عند خرج نفس
الاثر وقد قال عند نفس سترة حاشية الطالبين وحاصله العدم العلة الا بحصول سببها
وحاية العدم الا بحصول ضربها وظاهر ان الحصول سبب هنا نفس الغرض ثم كون العلة
الفاعلة متاخرة عن الحصول ظاهر ضرورة اذ الواجب كذلك عادة لعدم تحقيقه بدلالة
حاصل قدرته على كونه موثرا حاصل وتركه كونه ما عدا له على الفعل وحاصل ان عدم الفعل
على قدرته عدم كون الفاعل عليها حاصلا والوجود الحاصل وقد ان عند الاحتمال ثبوتي
ع قدرته قلت لا اسلم ان عدم المانع عدم وجودي بل كون كذلك اي وجود المانع
اما وجود ما يمنع اصل فعله بمعنى انه لو لم يكن لامكن قد يكون عدما وجوديا
فلا شك انه قد يكون وجودا ولا شك ان وجود الرجل مانع الطير ووجود الحجر
مانع عن الدخول وغير ذلك وذلك كثير في مختلف النفس واما بمعنى انه قد يكون
عدميا فلا نسلم ان عدم المانع وجود وقد عرفت انه لم يسلم كونه كذلك على انا نقول لعله
التي ما عرض قد يكون عرضت الوجود فقط وقد يكون عرضت الصحة والوجود
كالعدد وقد يكون عرضت الدفع فقط وهو الاولى والاسلم عند احاد الشك
عبد انقطاع الحركة بعض الحصول حاصلا اتفاقا لا يتوصل اما يمنع عنه الا صنع بهذا
ثبت الباب وان كان المراد ان كان عدم اثبات الباب وان كان وجود اصل الباب
الى ما تم به علة اتفاقا ولا يترتب الوجود الحقيقة فيشتمل الى ضياء له معقدية الوجود وان
الله يمنع ان ما ذكر صحيح لكن الشرط ليكن ان قد ذكره الى سمع
الى هذا ما ان يكون مراده ان هذه الصيغ او ذكات صحيحا متاولي للوضع
فالاصل والفصل بحاجة على عدم وجود المنع ع الى بما اصول استفادة من هذا الجواب
اقول المنقول عن جماعة من حنفية لا قيل الا بالصدارة والمدية الاداء والصورة
وذلك ان في الاصل والفصل كان خارجا عن المعتبر عقد الوجود والعدم على ما ذكره
الطرف ذلك لان الجنس مثلا الصديق عند اشاعة الحاصل العالي عن وجوده او الفقار
من الوجود وهو الحاصل عند والاسي لو تم الكلي العقد الباقي عن وجوده عند
ارتفاع العلل وانما قلنا ذلك لان ما ذكره من لزوم التخلف انما يلزم من عدم ارتفاع
العلة عند ارتفاع العلل لا من عدم ارتفاع العلة الباقية بعد ارتفاع العلل
ويمكن ان يقال ان هذا ما ان قال الكلي

وجوان يكون الموضوع جميعا للامر بحال من احد الطرفين ليصير الى الآخر مثل عكس
امر ما سماه العدم والملكة وسنة تجوز ان يكون العدم الذى ذكرناه فى هذا الباب
لا بهذا القسم بل بقسم آخر وحاصل الامر ان اذا كان بعد ما بالقوة
الاقرب للموصوفات بالنسبة الى احد قابلى الوجود ويكون احد طرفيه الاقرب
بالنسبة الى احد ما بالقوة الاقرب الى الحصول والطرف الآخر بالنسبة
الى ضده وما الى هو كذلك من الاشياء التى يكون المراد بالبعد والقرب
كان المحل بينهما اعم من الجسم وغيره داخلا فى القسم الاول من القسمين الذين ذكرنا
وسواء كان ضدا للحال من كل واحد منهما الى الآخر او كان المراد منه ان
ان يصار اليه كما فى الاوضاع المتقابلة فى الشكل فى ما بينها وما يقبلها وما دخل
فيه من القسم الثانى من القسمين الذين ذكرناهما اولا على ما تقدم ذكره ان شاء الله
يكون كذلك

وسنة بعد هذا نتكلم على ما يتعلق بالكلام على الشيء ان العدم يسمى
ضدا وجوديا فى اصطلاح قائل بوجود ما سمى عدما وجوديا ان جاز فى صدد
بيان الاصطلاح المشهور المعروف ان يكون العدمان وجودين بعد ما يشهد به
قول الشيخ فى الحساب المتعارف فى ما نقرر قبل بد لهم من التوقف فى انهما وجودان
او لا يكونان كذلك المتعارفين ايضا لا بد ان يكونا وجودين من عدم قوى العدم
بناء على ان العدم ضد ما بين الوجودين بناء التقابل كيف فى المتقابلين بهذا
التقابل جدا فان كنت تعتقد المغايرة الى هذا الحد فلا حاجة بك الى تقدم اسباب
الى ان الايراد ثانيا كانت اعادة بعد ما بدأ كما هو بدأ ذكره ثم الايراد
عليه بانه لا يجوز ان يكون وجودان وجد وقت بالضد وجها لذهنها والتفصيل
ان الصورة الاولى مما تصور الست المذكورة فى مقام السنة قد ادرجها
فى الوجوديين والمراد هنا الشارة اليه بقوله هنا وان كان

احدهما بحسب ما وقع التصور به فى بعض النسخ ما ذكرنا من ان التقسيم انما
يتوقف لان المراد من باب الاضافة الخ وهنا نفس كذلك فيجوز
جعله فى الصورة الى انه بان لى مقابلا للحال فاسترد انقابلة بالضد كما فى قرع
ان قرع الحائط ضد لملاسته وهى ملمسية الحال المستلزم لعدم القرع وعدم الملاسة
ان قرع الحائط ضد لملاسته وهى ملمسية الحال المستلزم لعدم القرع وعدم الملاسة
وجودان فى بابى التقابل بين وجود العدم وعدم الملاسة ما جوابه فيقال
وجودان لكن المراد من باب التقابل بين وجود العدم الذى لزم من قوته عدم الملزوم
وجود العدم الذى لزم من قوته وجود الملاسة وان عدم العدم الذى لزم من قوته عدم الملزوم
هو المشهور فى هذا الكلام حتى قيل ان من احد عد ما بين المتقابلين بالعرض
وجودا فى القسم الاول من القسمين الذين ذكرناهما اولا على ما اشرنا اليه انفا وسيجيء
ما يتعلق بالقسم الثانى من القسمين بل ان من احد عد ما بين المتقابلين بالعرض
عدميا بل يجوز ان يكون كذلك ما عد سيبين انفا ما ذكره من ان قول السواد ان كان
احد ما وجوديا دون ضده عدميا او كان كلا ما وجوديا حيث لم يتم ان كلا ما
عدميا لا ما يتم كون القسم الاخير مما نحن فيه بل قول السواد
ليس امرا وجوديا ولا عدميا بل هو امر اعتبارى ومعنى ان الاول
لما كان موضوعا لعدم اللازم لوجود الملزوم حيث كان الثانى
لا بد ان يكون وجود وكل منهما يستلزم عدم الآخر والثانى مقابلا له فيعرض اعتبار
ان وجود العدم ملزوم لوجود الاول وعدم اللازم ملزوم لعدم الملزوم لا يخرج
عن الاشكال وقد ذهب بعضهم الى ان التقابل بالثبات عدم الملكة
والحال ان يكون احد المتقابلين امرا وجوديا والآخر عدميا
احدهما بالنسبة الى الآخر حتى ان التقابل بين الاولين المتوسطين
بالقياس الى الاخيرين وكذا بين الطرفين المتوسطين المتقابلين الذات
ما حسب الموضوع بحسب الباقى وبينهما خلاف اذ ان عند بعض حتى بين

الاقتدار ثم